

Distr.: General
29 August 2018
Arabic
Original: English



الدورة الثالثة والسبعون

طلب إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين

دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

رسالة مؤرخة ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة
لقيرغيزستان لدى الأمم المتحدة

عملاً بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، أتشرف بأن أطلب إدراج بند فرعي إضافي في جدول أعمال الدورة الثالثة والسبعين عنوانه "دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى"، وذلك تحت البند ٢٠ المعنون "التنمية المستدامة".

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تجدون طيه مذكرة إيضاحية تدعم هذا الطلب (انظر المرفق الأول) ومشروع قرار (انظر المرفق الثاني).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ميرغول مولدويسايفا

الممثلة الدائمة

لجمهورية قيرغيزستان

لدى الأمم المتحدة



المرفق الأول

مذكرة توضيحية

خلال الفترة الممتدة بين الأربعينات والسبعينات من القرن العشرين، كانت منطقة آسيا الوسطى مركز استخراج وتصنيع خامات اليورانيوم في الاتحاد السوفياتي السابق، وهي حالة أدت إلى تراكم كميات كبيرة من نفايات إنتاج اليورانيوم. وفي تسعينات القرن العشرين وعند بداية القرن الحادي والعشرين، لم ينجز ما يكفي من الأعمال الإصلاحية والوقائية الطارئة في مرافق إنتاج اليورانيوم بسبب الافتقار إلى التمويل. ونتيجة لذلك، تعرض معظم تلك المرافق لعوامل التعرية المناخية، وأصبح الآن سبب المشاكل البيئية التي تعاني منها المنطقة.

وكانت صناعة اليورانيوم خاضعة للإدارة الحكومية المركزية. وكان تدفق المعلومات المتعلقة بإنتاج اليورانيوم موضع مراقبة صارمة من جانب أعلى مستويات الهيئات المعنية في وزارة صناعات الآلات المتوسطة في الاتحاد السوفياتي. وكانت الشركات مرافق آمنة، ولم تكن شركات الاستخراج تحتفظ بسجلات المعلومات المتعلقة بتكنولوجيات الاستخراج والتصنيع، ولم يكن تبادل البيانات يتم أفقياً بين مختلف المنشآت الصناعية.

وكانت جميع المنظمات في هذا القطاع تطبق نفس المعايير التنظيمية (معايير السلامة) لمراقبة الإشعاع والتلوث الإشعاعي في مواقع استخراج ومعالجة خامات اليورانيوم، ومن ثم تُقلل العبء الإداري المفروض عليها. وكانت معايير السلامة الإشعاعية قابلة للمقارنة بالمعايير المماثلة المعتمدة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الستينات والسبعينات من القرن العشرين. وكان نظام منح المكافآت يفتح عدة حوافز على تعزيز مؤشرات الإنتاج دون إيلاء الاهتمام الكافي لمسائل السلامة البيئية والصحية.

ومن أجل معالجة المشاكل التي سببتها مخلفات صناعات استخراج اليورانيوم وممارسات تجهيزه في بلدان آسيا الوسطى، لا بد من مراعاة السمات التاريخية لتطور صناعات اليورانيوم في المنطقة، فضلاً عن الظروف السائدة في جمهوريات آسيا الوسطى منذ حصولها على الاستقلال.

وخلال الفترة الانتقالية، التي شهدت مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية، تدهورت الظروف التقنية لإدارة النفايات المشعة، مما أدى إلى زيادة احتمالات وقوع الحوادث. فهناك خطر حقيقي لتلوث المياه الجوفية والأنهار النابعة من الحوض المائي في جميع أنحاء آسيا الوسطى، ومن شأن ذلك أن يحدث آثاراً كبيرة لا على ملايين الأشخاص وعلى البيئة فحسب، بل أيضاً على عملية التنمية المستدامة برمتها في بلدان المنطقة. وقد يستغرق التخفيف من آثار مثل هذه الحوادث والكوارث عدة عقود ويتطلب موارد مالية كبيرة. وفي الوقت الحالي، ليست القدرات المالية والتقنية كافية لضمان حسن صيانة مرافق تخزين المواد المشعة والسامة ومعالجتها وإعادة تأهيل المناطق الملوثة.

وفي هذا الصدد، تبذل حكومة جمهورية قيرغيزستان جهوداً حثيثة متعددة الأطراف لدرء الخطر الإشعاعي الذي تشكله برك بقايا اليورانيوم. وقد كانت إثارة انتباه المجتمع الدولي والمؤسسات المالية وشركاء التنمية إلى التحديات المرتبطة بمخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى أساساً لتوحيد الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر تعرض الناس والبيئة للنفايات المشعة، وتعزيز التنمية المستدامة في بلدان منطقة آسيا الوسطى، وحشد مساعدة المانحين من المنظمات الدولية ومؤسسات الأعمال الخاصة.

وفي الخطاب التي ألقاها رؤساء جمهورية قيرغيزستان أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٢٠١٢ و ٢٠١٧، كرر الرؤساء وصف المشاكل المتعلقة بمواقع مخلفات اليورانيوم بأنها من المسائل الهامة ذات الأولوية التي يتعين إيجاد حلول لها. وقد اعتمدت قرار خاص بشأن المشاكل المرتبطة بمخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى في عام ٢٠١٣، وهو القرار ٦٨/٢١٨، المعنون "دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى". ويمكن ذلك القرار من إحراز تقدم كبير في التحضيرات التقنية لمعالجة مواقع استخراج اليورانيوم التي تم إغلاقها وفي دراسات الأثر البيئي اللازم إجراؤها، وشمل ذلك ما يتعلق بإنشاء آليات التمويل المحددة وإقامة حوار منظم مع سكان آسيا الوسطى المحليين المعنيين مباشرة بالأمر.

وفي عام ٢٠١٧، اتخذت جمهورية قيرغيزستان مبادرة تحديث القرار ٦٨/٢١٨ بغية التشديد على أهمية التضامن الدولي وحل المشاكل الآنف الذكر والإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

وقد عُقد عدد من المنتديات الدولية الرفيعة المستوى بشأن مشكلة بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى بمبادرة من جمهورية قيرغيزستان في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في بيشكيك، وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في جنيف، وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ في بيشكيك، وفي أيار/مايو ٢٠١٨ في بيشكيك أيضا. وفي تلك المنتديات، تم التشديد على ضرورة إيجاد حل منسق يشمل التمويل اللازم لمعالجة هذه المشكلة الإقليمية الحادة. وعلى وجه الخصوص، أيد المشاركون من قيرغيزستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان، ومنظمة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والجماعة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ورابطة الدول المستقلة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إعلانات مشتركة أبرزت ضرورة تنسيق التدابير العملية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وقد أُحرز تقدم كبير في هذا الصدد في السنوات الأخيرة. وعلى وجه الخصوص، أُجريت دراسات لتقييم الأثر البيئي وأنشئت أداة تمويل محددة وصندوق تابع للمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير من أجل جمع الموارد المالية على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، أفضى التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى وضع مخطط استراتيجي عام لمعالجة مرافق مخلفات اليورانيوم في آسيا الوسطى وفقا لأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

ومن الواضح أن إيجاد حلول لمجموعة المشاكل المتعلقة بمخلفات اليورانيوم في المنطقة لن يكون ممكنا إلا إذا قدم المجتمع الدولي مساعدات منسقة ومحددة الأهداف. وتأمل جمهورية قيرغيزستان أن زيادة اهتمام الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بهذه المسائل والمصالح المرتبطة بها ستمكن من درء المخاطر البيئية على الصعيدين الوطني والإقليمي ومخاطر حدوث أزمة إنسانية، ومن دعم التنمية المستدامة في بلدان منطقة آسيا الوسطى، ومن تفادي مخاطر استخدام النفايات المشعة في التطرف والإرهاب.

واستنادا إلى التطورات الآنف الذكر، أعدت جمهورية قيرغيزستان مشروع صيغة مستكملة لقرار الجمعية العامة ٦٨/٢١٨، المعنون "دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى".

المرفق الثاني

مشروع قرار

دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارها ٦٨/٢١٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تأخذ في الاعتبار نتائج المنتدى الدولي الرفيع المستوى المعنون "بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى: مشاكل محلية وتبعات إقليمية وحل عالمي"، المعقود في جنيف في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا نتائج المؤتمر الدولي المعنون "بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى: جهود مشتركة للحد من المخاطر"، المعقود في بيشكيك يومي ٢٤ و ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢،

وإذ تأخذ في الاعتبار كذلك نتائج المؤتمر الدولي المعنون "بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى: مشاكل وحلول"، المعقود في دوشانبي في الفترة ما بين ٢٠ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢،

وإذ تأخذ في الاعتبار نتائج المناسبات الرفيعة المستوى المشتركة التي بدأتها جمهورية قيرغيزستان على هامش دورات الجمعية العامة للأمم المتحدة، والتي خصصت للأخطار المرتبطة بأنشطة استخراج اليورانيوم المنفذة سابقا في آسيا الوسطى وعقدت في نيويورك في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا الجهود الجارية التي تبذلها دول آسيا الوسطى من أجل إعادة تأهيل مرافق اليورانيوم السابقة في آسيا الوسطى،

وإذ تأخذ في الاعتبار كذلك الدور الذي يؤديه مجتمع الجهات المانحة الدولية في تقديم الدعم إلى دول آسيا الوسطى في معالجة هذه المشاكل على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف،

وإذ تأخذ في الاعتبار ضرورة اتباع نهج استراتيجي ومنسق في إعداد وتنفيذ البرامج من أجل إيجاد حلول للمشاكل المرتبطة بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا الجهود الرامية إلى معالجة بقايا اليورانيوم في آسيا الوسطى وإلى تنفيذ المشاريع التي يتولاها برنامج الأهداف الدولية المشترك بين بلدان رابطة الدول المستقلة، المعنون "استصلاح أراضي الدول المتضررة من صناعات استخراج اليورانيوم"، ومشاريع المفوضية الأوروبية المتعلقة بإجراء دراسة متكاملة للأثر البيئي ودراسة لجدوى المعالجة البيئية لمواقع مخلفات اليورانيوم في مين - كوش وشيكفتار في قيرغيزستان وديغماي وتابوشار في طاجيكستان، فضلا عن المشاريع الواعدة المقرر تنفيذها في إطار حساب المعالجة البيئية لمواقع مخلفات إنتاج اليورانيوم،

وإذ تلاحظ أهمية المخطط الاستراتيجي العام للإصلاح البيئي في مواقع مرافق اليورانيوم السابقة في آسيا الوسطى، الذي وضعه فريق التنسيق المعني بمواقع اليورانيوم الموروثة في آسيا الوسطى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي وافقت عليه السلطات المختصة التابعة لحكومات قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان في عام ٢٠١٧،

وإذ تلاحظ أيضا أن السلطات المختصة في قبرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، وأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمفوضية الأوروبية، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، التي وقعت على نص تصدير المخطط الاستراتيجي العام في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ستؤيد وستعزز نَحْجا منسقا في الإصلاح بغية تحقيق نتائج مستدامة وآمنة لهذه الأنشطة في آسيا الوسطى،

وإذ تلاحظ كذلك أن العديد من برك المخلفات يقع في مناطق زلزالية نشطة بالقرب من مراكز سكانية ومن ضفاف الأنهار الكبرى في تلك المنطقة الإقليمية، وهي عرضة لخطر الكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد من جديد حقوق الإنسان في الحياة، وفي مستوى معيشي لائق، وفي التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، وإذ تؤكد في هذا الصدد ضرورة التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والتي تكون من صنع الإنسان في المناطق المحيطة بمطامر نفايات اليورانيوم وبرك مخلفاته من أجل تلافي حصول خسائر في الأرواح البشرية، فضلا عن الآثار السلبية الآنية والطويلة الأجل على صحة الإنسان،

وإذ تلاحظ ضرورة إبلاغ عامة الناس في الوقت المناسب عند إنجاز أعمال درء أخطار الإشعاع في آسيا الوسطى،

وإذ تضع في اعتبارها أن رغم ما تبذله دول آسيا الوسطى من جهود على المستوى الوطني وتقدمه من دعم إلى البرامج والمشاريع الدولية لاستصلاح مناجم اليورانيوم السابقة وبرك مخلفاته، فإن عددا من الدول ما زال يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية وبيئية خطيرة مرتبطة بمناجم اليورانيوم السابقة وبرك مخلفاته،

وسعيا منها إلى الإسهام في تعزيز أمن المواد المشعة والسلامة منها،

وإذ تعرب عن امتنانها للبلدان المانحة، ولا سيما الاتحاد الروسي وألمانيا وتشيكيا وسويسرا وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وللمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات المالية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، ورابطة الدول المستقلة، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، ومرفق البيئة العالمية، والبنك الدولي وغيرها، التي قدمت ولا تزال مساعدها في معالجة المشاكل الناجمة عن مخلفات اليورانيوم في منطقة آسيا الوسطى،

وإذ تشدد على ضرورة اتباع نَحْج منسق في إعادة تأهيل مرافق إنتاج اليورانيوم السابقة، لا سيما في آسيا الوسطى، وإذ ترحب بالمبادرات المتعددة الأطراف التي يضطلع بها المجتمع الدولي من أجل تجميع الموارد وتحديد سبل تقديم المساعدة لمعالجة المشاكل المرتبطة ببرك مخلفات اليورانيوم في منطقة آسيا الوسطى،

وإذ تشدد أيضا على أهمية التعاون الإقليمي من أجل التنفيذ الناجح لأعمال إعادة التأهيل البيئي في آسيا الوسطى لأغراض منها زيادة الكفاءة وتبادل المعلومات والعمل بأفضل الممارسات والدروس المستخلصة في إدارة المناطق الملوثة بالإشعاع في وسط آسيا وغيرها من المناطق، وذلك بسبل منها البرامج التدريبية ذات الصلة، والاستفادة من الخبرة المكتسبة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تناول العنصر البشري ذي الصلة بالتأهب للحوادث وحالات الطوارئ في مواقع مخلفات اليورانيوم التي يحتمل أن تكون لها آثار عابرة للحدود وفي التعافي منها،

وإذ تأخذ في الاعتبار أن حكومات وسكان دول آسيا الوسطى تعي خطر احتمال حصول كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان، وما يترتب عليها من عواقب على الصعيد العالمي بالنسبة إلى أرواح وصحة عدد كبير من الناس وإلى البيئة،

وإذ تأخذ في الاعتبار أيضا أن الأساس المنطقي لتعديل القرار المعنون ”دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى“ على أساس دوري بهدف تحيينه،

- ١ - تنوه بأهمية استصلاح المناطق المتضررة من منشآت استخراج اليورانيوم السابقة؛
- ٢ - تسلّم بالحاجة إلى وضع وتعزيز برامج ومشاريع فعالة للإدارة المسؤولة والآمنة للنفايات المشعة والسامة في آسيا الوسطى؛
- ٣ - تسلّم أيضا باستمرار دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى، وتشدد على أهمية اتخاذ تدابير وقائية وتدابير أخرى لحل مشكلة النفايات المشعة والسامة واستصلاح المناطق الملوثة وفقا لأعلى معايير السلامة وأفضل الممارسات العالمية؛
- ٤ - تنوه بالمبادرات الأخيرة المتخذة لدعم إعداد وتنفيذ برامج إعادة التأهيل على أساس تحديد المجالات ذات الأولوية؛

- ٥ - تهيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي أن يساعد دول آسيا الوسطى على حل مشاكل برك مخلفات اليورانيوم، وتشدد على أهمية التعاون الإقليمي في المجالات التالية ذات الأولوية: تحسين الإطار التشريعي وفقا للمعايير الدولية؛ إدارة وصيانة مستويات مأمونة من مخلفات اليورانيوم والمخلفات المشعة والسامة الأخرى؛ استصلاح برك المخلفات؛ وضع وتنفيذ برامج ومشاريع خاصة لتحسين رصد السلامة منها؛ توعية عامة الناس؛ اتخاذ تدابير لمنع حصول الناس على مواد ملوثة؛ اتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية وصحية وإنسانية لتحسين نوعية ومستوى معيشة سكان المناطق التي توجد فيها برك المخلفات؛
- ٦ - تشير إلى ما يلي:

(أ) أهمية المخطط الاستراتيجي العام الذي وضعه فريق التنسيق المعني بمواقع اليورانيوم الموروثة في آسيا الوسطى التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية ووافقت عليه دول آسيا الوسطى، الذي يسعى إلى مواءمة المشاريع وإلى البرهنة للمجتمع الدولي على وجود نهج موثوق وُضع بالتشارك من أجل تنفيذ برامج إعادة التأهيل في جميع بلدان آسيا الوسطى والمبادرات الأخيرة المتخذة لتعزيز إعداد وتنفيذ تلك البرامج على أساس المجالات ذات الأولوية المحددة؛

(ب) التنفيذ العملي، الذي بدأ في عام ٢٠١٣، لبرنامج الأهداف الدولية المشترك بين بلدان رابطة الدول المستقلة، المعنون ”استصلاح أراضي الدول المتضررة من صناعات استخراج اليورانيوم“، والذي يشكل جزءا لا يتجزأ من المخطط الاستراتيجي العام.

(ج) ضرورة وضع استراتيجيات لإبلاغ عامة الناس والجهات المعنية الأخرى ببرامج إعادة التأهيل في جميع بلدان آسيا الوسطى؛

- ٧ - تعرب عن تأييدها لجهود دول آسيا الوسطى في وضع وتنفيذ برامجها الوطنية، بما يشمل تعبئة الموارد المحلية، وتشجع دول المنطقة على إجراء مزيد من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف وفقا للنهج المعتمد في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى.